منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

تقرير سير الأعمال 2016

المنهجية المحدثة وترتيب الأردن

تعتبر هذه الدراسة ملكية لمنتدى الاستراتيجيات الأردني. للاستفسار يرجى الاتصال بالمنتدى على البريد الإلكتروني (info@jsf.org) أو هاتف 6476 566 (6) 962+.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف: 6376 566 6 962+

جدول المحتويات

ملخص 4
تقرير سير الأعمال 2016 ومنهجيته المحدثة 4
موقع الأردن في تقرير سير الأعمال 6

ملخص

- يعد تقرير سير الأعمال الصادر عن البنك الدولي من أهم التقارير العالمية في مجالات الاستثمار وإقامة الأعمال التجارية.
- يشمل التقرير عشر مجموعات من المؤشرات وقد قام البنك الدولي بتعديل المنهجية المتبعة في هذا التقرير على مدى العامين الماضيين.
- عند قراءة نتائج تقرير سير الأعمال يجب الأخذ بالتغيير في ترتيب الدولة على المؤشر والتغيير في قياس الفجوة بين أداء الدولة وأفضل أداء على المؤشر (DTF).
- تراجع ترتيب الأردن على مؤشر سير الأعمال من المرتبة 107 (بحسب التصنيف المعدل) في عام 2015 إلى المرتبة 113 في عام 2016.
- يعد أداء الأردن جيد نسبياً في عدد من المؤشرات كالحصول على الكهرباء ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود. إلا أن أداءها ضعيف جداً في مؤشرات أخرى خاصةً الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين الأقلية وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار

تقرير سير الأعمال 2016 ومنهجيته المحدثة

يقيس تقرير سير الأعمال السنوي الصادر عن البنك الدولي سهولة اتباع تشريعات العمل وإنفاذها في 189 دولة حول العالم ويعد من أهم التقارير في هذا المجال. ويعمل هذا التقرير على تحفيز التنافسية بين الدول لتُصدِر تشريعات أكثر كفاءة وتقدم معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح، كما أنَّه يعتبر مرجع للأكاديميين والصحفيين والباحثين وغيرهم من المهتمين في مناخ الأعمال. بَدأ إصدارُ تقرير سير الأعمال في عام 2002 ويمتاز التقرير بشفافيته وتركيزه على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتقييمه للتشريعات المطبقة عليها خلال دورة حياتها.

يقوم فريق البنك الدولي بجمع وتحليل البيانات الكمية لمقارنة بيئات تنظيم الأعمال في مختلف الدول عبر السنوات. ويشمل التقرير 10 مجموعات من المؤشرات المتعلقة بسير وسهولة إقامة الأعمال ويقدم شرحاً تفصيلياً عن كل اقتصاد على حدي ومجموعات المؤشرات هي:

البدء بنشاط تجاري	حماية المستثمرين الأقلية
التعامل مع تراخيص البناء	دفع الضرائب
الحصول على الكهرباء	التجارة عبر الحدود
تسجيل الملكية	إنفاذ العقود
الحصول على الائتمان	تسوية حالات الإعسار

يشمل كل محور من المحاور أعلاه مجموعة من مؤشرات الأداء التي يتم تقيمها بشكل موضوعي ومن ثم يتم ترتيب الدول حسب أدائها في كل مجموعة من المؤشرات ولاحقاً احتساب ترتيب البلدان على مؤشر سير الأعمال النهائي. ويتم ترتيب الدول بقياس الفجوة بين أداء الدولة وأداء أفضل دولة في الترتيب كنسبة مئوية (Distance to Frontier DTF). ولتحليل أداء الدول بشكل أدق عبر السنوات لا يكفي أن يؤخذ بعين الاعتبار ترتيب الدولة على المؤشر فقط، بل من المهم أيضاً أن يُنظر في التغييرات في Distance to Frontier. فعلى سبيل المثال إحراز 80% على قياس DTF يعني أن الدولة بعيدة بنسبة 20% عن أفضل دولة في الترتيب وكلما ارتفعت النسبة يعتبر أداء الدولة في تحسن. قد يتغير ترتيب دولة معينة على مؤشر سير الأعمال النهائي مع أن نسبة الـDTF لم تتغير، ويعني ذلك أن أداء الدولة في سير الأعمال لم يتغير إلا أن أداء الدول الأخرى هو الذي تغير.

يحرص البنك الدولي على تحديث منهجية البحث المتبعة وفقاً للممارسات الفضلى في هذا المجال. وقد قام على مدى العامين الماضيين بتحديث المنهجية المتبعة في تقرير سير الأعمال السنوي وذلك ليصبح أكثر شمولية. وكجزء من هذا التحديث قام البنك بتحسين 8 مجموعات من المؤشرات من أصل عشر مجموعات الآنفة الذكر. ثلاثة مجموعات منها كانت قد تم تحديثها في عام 2015، في حين تم حديث الخمس مؤشرات المتبقية في تقرير عام 2016. وتهدف هذه التغيرات إلى توسيع نطاق المؤشرات المعنية بقياس كفاءة المعاملات أو الخدمات الحكومية (كمؤشر تسجيل الملكية) لتشمل جوانب متعلقة بجودة هذه الخدمات. كما تسعى التحديثات الأخيرة إلى تطوير المؤشرات المتعلقة بجودة التشريعات (كحماية المستثمرين الأقلية) لتتضمن مؤشرات أداء إضافية. وتشمل مجموعات المؤشرات الخمسة التي تم تحديثها في تقرير هذا العام التعامل مع تراخيص البناء والحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية وإنفاذ العقود وتنظيم سوق العمل. كما قد طرأ تغيرات كبيرة على مؤشر التجارة عبر الحدود ومؤشر حماية المستثمرين الأقلية

موقع الأردن في تقرير سير الأعمال

المؤشر الفرعي	تقرير سير الأعمال 2015	تقرير سير الأعمال 2015	التغير في الترتيب
البدء بنشاط تجاري	83	88	5–
التعامل مع تراخيص البناء	103	103	لا تغيير
الحصول على الكهرباء	55	56	1–
تسجيل الملكية	96	98	2–
الحصول على الائتمان	185	185	لا تغيير
حماية المستثمرين الأقلية	162	163	1–
دفع الضرائب	46	52	6–
التجارة عبر الحدود	49	50	1–
إنفاذ العقود	122	126	4–
تسوية حالات الإعسار	146	146	لا تغيير

تراجع ترتيب الأردن على مؤشر سير الأعمال من المرتبة 107 (بحسب التصنيف المعدل) في عام 2015 إلى المرتبة 113 في عام 2016. إلا أن معدل الـDTF أظهر تحسناً طفيفاً ليرتفع من 57.81% في عام 2015 إلى 57.84% في عام 2016. ويجدر بالذكر هنا أن الأردن كانت قد احتلت المرتبة 117 في تقرير سير الأعمال الصادر عام 2015، إلا أن هذا الترتيب قد عُدل لاحقاً على موقع البنك الدولي ليشمل تصحيحات البيانات والتغيير في المنهجية وبذلك تغير ترتيب الأردن إلى 107 بين 189 دولة. ويعني ذلك أن أداء الأردن في سير الأعمال لم يتراجع، بل على العكس فقد تحسن قياس الـDTF للعديد من المؤشرات، إلا أن أداء دولٍ أخرى قد تقدم مما أدى إلى التراجع في ترتيب الأردن. ولا يعني عدم التغير في مرتبة الأردن بحسب مقياس الـDTF أن أداء الدولة يعتبر جيداً من حيث سير الأعمال. فإذا نظرنا إلى المؤشرات الفرعية في التقرير سنجد أن الأردن تتميز عالمياً في بعض الجوانب، إلا أن أدائها متدني جداً في جوانب أخرى. ويلخص الجدول أدناه التغير في ترتيب الأردن بحسب المؤشرات الفرعية بين عامي 2015 و2016:

وبحسب الجدول أعلاه نجد أن أداء الأردن جيد نسبياً في عدد من المؤشرات كالحصول على الكهرباء ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود. إلا أن أداءها ضعيف جداً في مؤشرات أخرى خاصةً الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين الأقلية وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار. فمن جانب الحصول على الائتمان تحتل الأردن المرتبة 185 من بين 189 دولة، مما يعني أن أداء الدولة سيئ جداً. وفي تفاصيل التقرير نجد أن هذا المؤشر يقيس قوة مؤشر الحقوق القانونية وعمق مؤشر المعلومات الائتمانية وتغطية مكتب الائتمان (% من البالغين) وتغطية السجلات الائتمانية (٪ من البالغين). وحصلت الأردن على علامة صفر على جميع هذه المؤشرات الفرعية وكان قياس ال DTF للأردن في هذا المؤشر صفر أيضاً، مما يعني أن الأردن بعيدة بنسبة 100% عن الدول أفضل أداءً في الترتيب، ما يجعل أداءها أقل بكثير من المعدل الإقليمي والذي كان قياس ال DTF له 26.75. لذلك يشكل الحصول على الائتمان عائق كبير لبيئة الأعمال في الأردن ويجب على الدولة بذل مجهود أعلى في هذا السياق لتحفيز الاستثمار والأعمال التجارية.

أما من جانب حماية المستثمرين الأقلية، تقع الأردن في المرتبة ال 163 بين 189 ويعد أدائها متدني جداً حتى بالمقارنة مع دول المنطقة. ويقيس هذا المؤشر الفرعي حماية المستثمرين الأقلية من تضارب المصالح وحقوقهم في حوكمة الشركات من خلال 9 مؤشرات مختلفة. وحصلت الأردن على 36.67 نقطة في قياس الDTF لهذا المؤشر، ويعد ذلك متدنياً نسبةً إلى المعدل الإقليمي والذي وصل إلى 45.17 نقطة.

أما من جانب تسوية حالات الإعسار، فحصلت الأردن على المرتبة 146 لكلا العامين 2015 و2016. وبحسب البنك الدولي، يعدُ وجود نظام إفلاس وإعسار قوي وفعال عاملاً مهماً في نجاة الشركات الكفؤة اقتصادياً وإعادة توزيع مصادر الشركات عديمة الكفاءة. وحصلت الأردن في هذا المؤشر الفرعي على 30.17 نقطة لDTF ويعد ذلك أقلُ بشكلٍ طفيف من المعدل الإقليمي والذي وصل إلى 31.78 نقطة. ويعني ذلك أن معظم دول الإقليم بشكلٍ عام لا تعتمد أنظمة إفلاس وإعسار سريعة وذات كفاءة عالية، فالدول التي احتلت المرتبة الأولى إقليمياً في ترتيب هذا المؤشر هي الإمارات العربية المتحدة، إلا أنها تحتل المترتبة ال 91 عالمياً فقط.

وعلى المؤشر الفرعي لإنفاذ العقود تحتل الأردن المرتبة 126 لعام 2016. ويقيس المؤشر عدة جوانب كالوقت اللازم والتكلفة اللازمة لتنفيذ العقد عن طريق المحاكم، إضافةً إلى جودة العمليات القضائية. ولهذا المؤشر حصلت الأردن على 51.55 نقطة على قياس الDTF ، ويعد ذلك أقل من المعدل الإقليمي الذي وصل إلى 54.88 نقطة. وبحسب تقرير سير الأعمال لعام 2016 يحتاج صاحب العمل إلى ما معدله 689 يوم لإنفاذ عقد من خلال المحكمة وتكلفةُ 31.2% من المطالبة. وتعتبر هذه المؤشرات أعلى من المعدل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي وصل إلى 653 يوم لإنفاذ عقد من خلال المحكمة بمعدل تكلفة 24.7% من المطالبة. لذلك فعلى الأردن أخذ الكثير من العوامل بعين الاعتبار التي قد تسهم بالرفع من موقعها على المؤشرات

العالمية بشكلٍ عام ومؤشر سير الأعمال بشكلٍ خاص لما له من أثر على بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن. ومن أهم هذه العوامل هو تنويع سوق الائتمان خاصةً وأن الأردن تعد من أسوأ الدول في هذا المجال ويشكل ذلك عائقاً كبيراً أمام المستثمرين الأردنيين والأجانب على حدٍ سواء.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هذا التقرير ملك لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، لا يسمح باستنساخ أو توزيع أو بث أي جزء من هذا التقرير بأي شكل أو أسلوب بما في ذلك التصوير الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك من الأساليب الإلكترونية أو الآلية، دون الموافقة المسبقة الخطية للمنتدى. ويسمح بالاقتباس فقط بالإشارة الكاملة لهذا التقرير. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمنتدى الاستراتيجيات الأردني على info@jsf.org أو على هاتف +962 6 566 6476.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM